

Distr.: General
30 December 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٧١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سنة واحدة. ويتضمن التقرير بيانا بالتطورات الحاصلة في أفغانستان منذ تقريره المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/57/850-S/2003/754 و Corr.1). وخلال هذه الفترة، تلقى المجلس، إحاطتين شفويتين في ١٣ آب/أغسطس و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ ونُشرت الإحاطة الأخيرة في محاضر المجلس الحرفية (انظر S/PV.4848). وتلقى المجلس أيضاً تقريراً من البعثة التي أوفدها إلى أفغانستان والتي زارت المنطقة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2003/1074). وفضلاً عن ذلك، يتضمن تقريره إلى الجمعية العامة المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (A/58/616) بيانا بعمل الإدارة الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق بون، وأنشطة الأمم المتحدة والتطورات السياسية والإنسانية الرئيسية في أفغانستان من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولن يتناول هذا التقرير المسائل التي تضمنتها الإحاطتان والتقارير، إلا في شكل موجز.

ثانياً - تنفيذ اتفاق بون

٢ - بلغت العملية السلمية في أفغانستان فترة حرجة بعد مضي سنتين عن بداية تنفيذ اتفاق بون. وبالتأكيد فقد تحقق الكثير. وما إنشاء الإدارة الانتقالية الأفغانية نفسها، ووضع إطار للتنمية الوطنية، والنجاح في طرح عملة جديدة، وعودة نحو ٤,٢ ملايين طفل إلى المدارس لثلثهم من الفتيات، والشروع في إصلاح قطاع الأمن، وإنشاء شبكة وطنية من المكاتب التابعة للجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، واستمرار بناء الطرق سوى القليل من المنجزات الكثيرة التي تحققت في أفغانستان.



٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُرع في اتخاذ أكثر الخطوات حساسية والتي يمكن أن تكون مسببة للخلاف (انظر S/2003/1074، الفقرة ٣٢) في عملية بون، وهي: المرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ والتسجيل الانتخابي في ١ كانون الأول/ديسمبر؛ ومجلس لويجا جيرغا الدستوري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وإذا ما نجحت هذه العمليات فإن ذلك يمكن أن يعطي زخما كبيرا للجهود بناء الدولة في أفغانستان من خلال توفير إطار متفق عليه لنظام سياسي جديد تنصهر فيه جيوش الفصائل وتوفير حيز لجيش وشرطة وطنيين جديدين، وتهيئة الأساس اللازم لانتخاب حكومة جديدة. بيد أنه ينبغي التغلب على التحديات الأساسية حتى تصبح العملية السلمية نهائية ويتحقق تثبيت مؤسسات الدولة الهشة نسبيا. ويجب أولا وقبل كل شيء، معالجة مشكلة انعدام الأمن بوصفها شرطا أساسيا لنجاح عملية بون.

٤ - ولا يمكن إنجاز التسجيل الانتخابي بوجه خاص إذا لم تتمكن أفرقة التسجيل من الوصول إلى المناطق الجغرافية على نطاق واسع بسبب انعدام الأمن. وتستلزم معالجة التحديات الأمنية التي تواجهها عملية بون بذل المزيد من الجهود المنسقة والمكثفة من أجل تحسين الحالة الأمنية باستخدام الموارد الوطنية والدولية. وينبغي أيضا إجراء المزيد من الإصلاحات لتوسيع نطاق تمثيل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني في الحكومة المركزية. وسوف يساعد ذلك بدوره على تحقيق تقدم في معالجة مشكلة حيوية أخرى هي: ضرورة توسيع نطاق سلطة الحكومة لتشمل البلد بأسره. وأخيرا يلزم بذل المزيد من الجهود لكفالة استمرار عملية التعمير في جميع أنحاء البلد.

ألف - الحالة الأمنية العامة

٥ - شهدت أفغانستان تدهورا في الحالة الأمنية في الوقت الذي تتطلب فيه العملية السلمية عكس ذلك. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ازدياد النشاط الإرهابي، والقتال بين الفصائل، والأنشطة ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والإجرام بدون رادع. ففي خلال فترة الـ ٩٠ يوما الأخيرة تجاوز عدد الحوادث المبلغ عنها والتي استهدفت المدنيين مجموع الأحداث التي حدثت في فترة الـ ٢٠ شهرا الأولى التي تلت توقيع اتفاق بون. وإبان احتدام الهجمات على مجتمع الشؤون الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعدت الهجمات بحيث زادت من هجوم واحد في الشهر إلى هجوم كل يومين تقريبا. ثم تناقص هذا المعدل خلال الأسابيع الماضية، وإن كان المجتمع الدولي لا يزال يتعرض للأخطار. وقد اتخذت بعض الخطوات لتقليل التعرض قدر الإمكان لهذه الأخطاء.

٦ - واستهدفت الهجمات أساسا الموظفين الدوليين والوطنيين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وموظفي الحكومة المركزية في منطقتي الجنوب والجنوب الشرقي. وكانت هذه الأعمال سابقا تحدث في المقام الأول في المناطق النائية والمعزولة نسبيا غير أنه اتسع نطاقها خلال الأشهر الأخيرة لتشمل مراكز المدن. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر اغتيلت موظفة دولية تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي بيتينا غويسلارد، في وضوح النهار في مركز غازني. وحدث ذلك على أثر هجوم بسيارة مفخخة على مكاتب الأمم المتحدة في قندهار في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر مما أدى إلى إلحاق أضرار بالمباني ولكن لم تترتب عليه، لحسن الحظ، خسائر في الأرواح.

٧ - وفي المناطق المتعرضة للهجمات ونظرا لعدم توفر العدد الكافي من القوات للسهر على الأمن فإنه لا يمكن الطلب إلى المدنيين غير المسلحين أن يعرضوا أنفسهم إلى مخاطر غير معقولة ويواصلوا أداء أنشطتهم فيكونون أهدافا للهجمات. وبناء على ذلك، فإن جزءا كبيرا من منطقتي الجنوب والجنوب الشرقي من البلد أصبح الآن بالفعل "مغلقة" أمام الأمم المتحدة ومجتمع المساعدة الإنسانية وموظفي الحكومة المركزية ولا يمكن الوصول إليه إلا تحت حراسة خاصة. ويمكن أن يؤدي عدم إتاحة إمكانيات الوصول إلى المساعدة أو مؤسسات الدولة إلى زيادة نفور السكان الذين غالبيتهم من الباشتون، كما يمكن أن يزيد ذلك من استعدادهم لقبول، بل ودعم، وجود أشخاص ينفذون برنامجا يتناقض مع العملية السلمية.

٨ - ولمواجهة الخطر المتزايد ضد الأمم المتحدة ومجتمع المعونة، أنشأ الرئيس قرضاي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر فرقتي عمل وطنيتين تضمّان وزارة الأمن الأفغانية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات التحالف والأمم المتحدة. وتعمل إحدى الفرقتين على وضع تدابير قصيرة الأجل لكفالة الأمن الضروري لعملية بون، وجهود المعونة والتعمير في حين تعمل الفرقة الثانية على تحديد كفاءات لمواجهة المخاطر الأمنية على المدى الطويل. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى الفرقة الأولى قائمة بالطلبات العاجلة، بما فيها طلبات زيادة الموارد اللازمة للوحدات التابعة لوزارة الداخلية التي تعمل على حماية مباني الأمم المتحدة ومجتمع المعونة وعملية بون، وزيادة التنسيق في مجال تخطيط الأمن وتعزيز الدعم الحمائي من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف، وتقاسم المعلومات. وأنشئت فرق عمل أخرى على غرار هيكل فرقتي العمل على مستوى الأقاليم حيث تعاونت الجهات الوطنية والدولية المعنية بالأمن مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إعداد خطط الأمن المحلية.

٩ - ولا يزال الحكم التعسفي الذي يمارسه القادة المحليون ووجود قوات الفصائل في أجزاء كبيرة من البلد يشكّلان مصدرا آخر من مصادر انعدام الأمن. ولا يزال هؤلاء القادة يدعون أن المجتمعات الخاضعة لسيطرتهم محرومة في معظم الحالات من حقوقها الأساسية كما يقع أفرادها ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وعانت منطقة الشمال بوجه خاص من آثار اقتتال الفصائل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقبل الموعد المقرر للشروع في المرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسبوعين فقط شهد سكان مزار الشريف (مقاطعة بلخ) قتالا مكثفا بين الفصائل، مما أودى بحياة ٦ أشخاص وإصابة ٣٠ آخرين. وأجرت وزارة الداخلية مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ونزع الأسلحة الثقيلة مع الجنرال عطا محمد والجنرال دوستم، وتشرف على تنفيذه اللجنة الأمنية المشتركة بالتعاون مع فريق الإعمار الإقليمي في مزار شريف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

١٠ - ونُشر في مزار الشريف في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر قرابة ٢٨٠ شرطيا من قوات الشرطة التي تتخذ من كابل قاعدة لها. وعلى الرغم من عدم كفاية المعدات، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة، قامت الشرطة بإزالة نقاط التفتيش غير القانونية، وزودت برجالها نقاط التفتيش الرئيسية مع الشرطة المحلية كما تقوم بدوريات على الأقدام في المدينة. وتم أيضا إيفاد كتيبة من الجيش الوطني الأفغاني (ومدريهم من قوات التحالف) إلى الشمال لتوفير الأمن لموقع تجميع الأسلحة الثقيلة عملا باتفاق وقف إطلاق النار. وتقوم القوات أيضا بدوريات في مقاطعتي شمتال وشاربلوك (مقاطعة بلخ) حيث توجد مواقع تجميع الأسلحة.

١١ - وقد أبدت قوات الجنرال عطا حتى الآن امتثالا للاتفاق؛ أما قوات الجنرال دوستم فقد أظهرت شيئا من المقاومة التي تجلت في انخفاض عدد الأسلحة التي سلمتها. وأشار بعض المراقبين إلى أن هذه المقاومة لعملية نزع السلاح قد يقصد بها الاحتفاظ بورقة للتأثير بها في المحادثات الجارية مع الحكومة فيما يتصل بوضع الجنرال دوستم في المستقبل.

باء - إصلاح قطاع الأمن - الشراكة بين حكومة أفغانستان والبلدان الرائدة

١٢ - لا بد، في سبيل تمكين حكومة أفغانستان من ممارسة مسؤوليتها عن كفالة الأمن، من مواصلة إنشاء مؤسسات وطنية لها مصداقيتها تتولى المسؤولية عن كفالة سيادة القانون. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك على المدى المتوسط إلا من خلال وضع برامج لقوات الجيش والشرطة الوطنية وبذل الجهود في سبيل إصلاح القضاء. ويلزم بشكل فوري تحقيق قدر من الاستقرار يسمح بدفع عملية السلام، الأمر الذي سيحتاج إلى زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في مجال الأمن.

١٣ - وحسبما ذكر من قبل، فإن إصلاح الوزارات التنفيذية، وبصفة خاصة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وجهاز الاستخبارات، مطلب أساسي لضمان فعالية جهود نزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج، ولتطوير وتدريب قوات الشرطة والقوات العسكرية (انظر A/57/850 - S/2003/754، الفقرة ٢٧). وقد أحرزت الحكومة تقدماً ملموساً في هذا الصدد. فقد تم، كخطوة أولى، في أيلول/سبتمبر، شغل ٢٢ من مناصب "الصف الأول" في وزارة الدفاع بموظفين جدد يمثلون ١٧ من المقاطعات وطائفة واسعة من الجماعات العرقية. وعلى الرغم من ذلك فإن الإصلاحات لم تكن بالشمول الذي كان البعض يأمل فيه، وما زال هناك اعتقاد قوي، لا سيما في أوساط البشتون، بأن عناصر البانجشير ما زالت تحتفظ لنفسها بنصيب مفرط من السلطة. ولكن رئي أن ما تم من إصلاحات يكفي للمضي في المرحلة التجريبية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المنتظر للقوات الموجودة في عواصم خمس من المقاطعات، هي: قندوز وغارديز ومزار الشريف وكابل وقندهار أن تشارك في المرحلة التجريبية.

جيم - نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

١٤ - في إطار "برنامج البدايات الأفغانية الجديدة"، بدأت في مقاطعة قندوز في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر المرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فبتمويل من اليابان ومساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مر ١٠٠٨ من الجنود السابقين بمرحلي نزع السلاح والتسريح. وتم جمع ٩٢٦ قطعة سلاح ونقلها إلى كابل حيث قامت القوات المركزية للجيش الوطني الأفغاني بتخزينها باستخدام نظام مزدوج الأقفال يوجد في عهدة وزارة الدفاع وفريق المراقبين الدوليين. وبحلول ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان ١٠٠٤ من الجنود السابقين قد حددوا خيارات إعادة الإدماج التي يرغبون فيها. وكانت أكثر الحالات شعبية في هذا الصدد المساعدة الزراعية والتدريب المهني وخدمات الإلحاق بالعمل والتدريب على إزالة الألغام. وبدأت المرحلة التجريبية الثانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غارديز (مقاطعة باكتيا) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كان قد تم نزع سلاح ٦٢٨ من الجنود والضباط السابقين وتسريح ٥٨ وإعادة إدماج ٤٧١. وكانت معظم الأسلحة التي تم جمعها من الأسلحة الثقيلة وقد نقلت أيضاً إلى كابل. ويضطلع فريق المراقبين الدوليين بمراقبة أعمال لجنة التحقق الإقليمية وأفرقة العمليات التابعة لوزارة الدفاع والمسؤولة عن إعداد قوائم الجنود المقرر تسريحهم والتحقق منها.

١٥ - ويجري تقييم المرحلة التجريبية في أثناء سير العمل بها. وقد تم الوقوف على عدد من التحديات واستخلاص بعض الدروس، لا سيما فيما يتعلق بحالات التخويف الذي يمارسه القادة الذين حاولوا اغتصاب بدلات ترك الخدمة المستحقة للجنود، وبضرورة توفير حوافز كافية لكبار القادة من أجل تشجيعهم على المشاركة في العملية. ومن الواضح أيضاً أن النجاح في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع إصلاحات أخرى في قطاع الأمن، وليس بمعزل عنها، حتى تكون هياكل الأمن الوطنية مهيأة لسد الثغرات التي خلفتها الوحدات التي تم تسريحها. ويجري، حسب الاقتضاء، وبقدر ما تسمح به الموارد، إدخال تعديلات لكفالة سلامة العملية.

١٦ - وفي حين أن عملية نزع الأسلحة الثقيلة قد بدأت في مزار الشريف، فإن المرحلة التجريبية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستبدأ في مطلع كانون الثاني/يناير، لإتاحة الوقت الكافي للتحقق من جميع الفرق الأربع في المنطقة ومن قوائم الجنود والضباط المتوقع أن يشاركوا في هذه العملية، والبالغ عددهم ٢ ٠٠٠ فرد، وهو ضعف العدد المشترك في المرحلتين التجريبيتين في قندوز وغارديز.

١٧ - وفي كابل، بدأ البرنامج التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وقامت وزارة الدفاع حتى الآن بتحديد ٢ ٠٠٠ جندي من ٨ وحدات سيشاركون في مشروع كابل التجريبي. وقد تم نزع سلاح ٢٠٠ من هؤلاء الأفراد ويجري التحقق من باقي الأفراد. وسيتم تسريح جميع الوحدات الثماني وإعادة إدماج عناصرها بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير. وعلى غرار ما حدث في مزار الشريف، يؤمل في أن تجري عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كابل بالتوازي مع خطة تجميع الأسلحة الثقيلة التي تشرف عليها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والتي بدأت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بجمع ٢٥٠ قطعة من الأسلحة الثقيلة. ويحظى هذا التطور الهام بالترحيب نظراً لأن اتفاق بون قد دعى إلى نزع السلاح في كابل، وظل التأخر في تنفيذ هذه العملية حتى الآن مصدراً للخلاف وانعدام الثقة. ويمكن أن يساهم تنفيذ هذه العملية على نحو له مصداقيته في زيادة ثقة الشعب في أن هذه العملية تخدم جميع مصالح أفغانستان، ولا تقتصر على مصالح بعض الطوائف.

دال - الجيش الوطني الأفغاني

١٨ - تم حتى الآن، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار الهدف الرامي إلى تشكيل قوات قوامها ٧٠ ٠٠٠ فرد بموجب خطة عشرية، تدريب وتشكيل ١١ كتيبة يبلغ قوامها الإجمالي ٦ ٥٠٠ فرد (من جميع الرتب). وتضطلع هذه القوات حالياً بمسؤوليات أمنية، من

قبيل العمل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (في حراسة مواقع تجميع الأسلحة الثقيلة)، وعمليات مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار التي تتولى قوات التحالف قيادتها؛ وتقديم المساعدة في توفير الأمن في أثناء انعقاد جمعية اللويا جيرغا الدستورية (أربع كتائب).

١٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت عدة خطوات لمعالجة تناقص أفراد الجيش واجتذاب متطوعين راغبين في الانتظام في السلك العسكري. وقد ازداد الراتب الأساسي للمجندين الجدد؛ وأجريت تعديلات على سياسات الإجازات الخاصة بالمجندين من مناطق نائية في البلد؛ وأدخلت تحسينات على مرافق أداء الشعائر الدينية. وأقيمت مراكز للتطوع في الجيش الوطني في خمس مقاطعات، ويجري التخطيط لإنشاء ٢٩ مركزاً جديداً. كما اتخذت خطوات للإسراع بتدريب قوات الجيش الوطني الأفغاني. وازداد عدد المجندين الجدد الذين يمكنهم المشاركة في التدريب بمقدار ٧٥٠ مجنداً، ليصبح العدد ٢ ٢٥٠ مجنداً، كما تم تعديل مدة الدورات الدراسية.

هـ - الإصلاحات المتعلقة بالشرطة والسجون

٢٠ - بدأت وزارة الداخلية في تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى موجهة نحو تنفيذ خطة خمسية لإنشاء جهاز للشرطة الوطنية يتألف من نحو ٥٠ ٠٠٠ فرد، وقوة قوامها ١٢ ٠٠٠ فرد للعمل في حراسة الحدود. ومن المتوقع أن يتم بحلول منتصف عام ٢٠٠٤ تدريب نحو ٢١٣ من الضباط بالرتب العليا و ٢ ٠٠٠ من الضباط بالرتب الدنيا. وفيما يتعلق بحرس الحدود، سيجري التركيز في عام ٢٠٠٤ على إنشاء مقر في مطار كابل الدولي وعلى الشروع في نشر ثماني كتائب إقليمية.

٢١ - وقد ساهم أفراد الشرطة هؤلاء، في مواقع نشرهم في ثلاث مقاطعات، في إرساء الاستقرار وبتث الثقة في أوساط الشعب والحفاظ على القانون والنظام. بيد أن عدد أفراد الشرطة المدربين في هذه المرحلة المبكرة من العملية ما زال أقل وتجهيزهم ما زال أضعف من أن يمكنهم توفير الدعم الكامل الذي يلزم الحكومة المركزية في ما تبذله من جهود لتوطيد سلطتها في المقاطعات. وفي محاولة لعلاج هذا النقص، أتم أول برنامج لتدريب الشرطة في غارديز (مقاطعة باكثيا) في ٥ كانون الأول/ديسمبر أولى دوراته الدراسية التي تستمر لمدة أسبوعين، وتخرج فيه ٢٦ من ضباط الشرطة. ومن المقرر أن تكتمل في نهاية كانون الأول/ديسمبر أعمال إنشاء مرفق دائم للتدريب. ومن المتوخى في الخطط الحالية أن يبدأ العمل في مراكز تدريب إضافية في باميان وحلال أباد وهيرات وقندوز ومزار الشريف بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإلى أن تتأكد الحكومة المركزية من وجود إيرادات كافية، بما في

ذلك استلام إيرادات الجمارك المستحقة من المقاطعات، سيظل التمويل اللازم لمرتبات الشرطة وهيكلها الأساسية ومعداتها معتمدا على أموال التبرعات التي يقدمها المانحون إلى الصندوق الاستئماني للقانون والنظام، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، قوبل بالترحيب البالغ إعلان الاتحاد الأوروبي عن التزامه بدفع ٥٠ مليون يورو للصندوق الاستئماني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نظرا لأن هذا المبلغ يغطي الاحتياجات الحالية المتعلقة بسداد المرتبات وغيرها من نفقات الشرطة.

واو - إصلاح القضاء

٢٢ - يجري في قطاع القضاء استعراض واستكمال القانون المدني والقانون الجنائي وغيرهما من الأطر القانونية الهامة. وقد نص اتفاق بون على إنشاء لجنة للإصلاح القضائي تكون منبرا تدور فيه المناقشات فيما بين المؤسسات القضائية الدائمة بشأن كيفية إصلاح وتعزيز نظام إقامة العدل. وأصدر الاجتماع الرفيع المستوى المخصص لأفغانستان، الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بيانا يعرب فيه عن التقدير للعمل الذي تضطلع به اللجنة، ويتطلع إلى توصياتها بشأن إصلاح النظام القضائي. ومما أعاق التقدم في هذا القطاع ضآلة عدد القانونيين من أصحاب المراس والخبرة الفنية، وكذلك انعدام التنسيق الفعال في العمل بين لجنة الإصلاح القضائي وغيرها من عناصر قطاع القضاء، من قبيل وزير العدل ورئيس المحكمة العليا. وتركز الجهود المبذولة الآن (بقيادة إيطاليا) على تحسين التنسيق بين المؤسسات الدائمة والمحكمة العليا ووزارة العدل ومكتب النائب العام.

٢٣ - ومن الأهمية بمكان في ما يتعلق بإرساء سيادة القانون أن توجد استراتيجية تسمح بالعمل بشكل متكامل ومنسق من أجل إصلاح نظام القضاء والإدارة العامة والهيكل الأساسية العامة والأمن (بما في ذلك الشرطة والقوات العسكرية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة على صعيد المقاطعات، يجري في قطاع القضاء وضع نموذج متكامل للأنشطة في مقاطعة باكتيا يجمع ما بين إعادة بناء مباني القضاء والسجون وإصلاحها وتجديدها، وتدريب القضاة وموظفي العدالة الإدارية والشرطة وموظفي السجون ومحامي الدفاع، بالإضافة إلى التوعية العامة.

٢٤ - ومن العوائق الشديدة التي تحول دون إنشاء مؤسسات لإرساء القانون والنظام غياب الالتزام الدولي بوضع نظام للعقوبات. فانعدام الفعالية في عمل نظام السجون من شأنه أن يخفف بشدة من تأثير الكثير من الجهود المركزة التي تبذل في إطار نظام العدالة الجنائية.

زاي - أنشطة مكافحة المخدرات

٢٥ - ستظل مكافحة أنشطة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان تواجه عقبات داخلية عديدة تتمثل فيما يلي: التخلف الذي يسود البيئة الريفية، وغياب القانون، ومحدودية الموارد المالية المخصصة لإنفاذ القانون، وقلّة البدائل المتاحة لكسب العيش. وما زالت الجهود المبذولة لمكافحة إنتاج الخشخاش تلقى معارضة عنيفة في عدد من المناطق. ومن الأمور المثيرة للقلق بصورة خاصة الاعتقاد بأن كثيرا من القادة المحليين وزعماء الفصائل، ومنهم مسؤولون حكوميون، بل وربما بعض الإرهابيين، يتكسبون من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأمر الذي تترتب عليه تداعيات مثيرة للقلق فيما يتعلق بإرساء سيادة القانون.

٢٦ - وأفاد الاستقصاء المتعلق بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٣، الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بأن أفغانستان ما زالت أكبر بلد منتج للأفيون في العالم. ويقدر الدخل السنوي لمزارعي الأفيون والمتاجرين به بنحو ٢,٣ بليون دولار، وهو ما يعادل نصف إجمالي الناتج المحلي المعلن للبلد. ويحذر مسؤولو وزارة المالية من أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لو ترك بدون رادع، ولم يلق الاقتصاد الوطني دعما أفضل، يمكن أن يسيطر على الاقتصاد المشروع للبلد، وأن تحول أفغانستان في نهاية المطاف إلى "دولة مخدرات".

٢٧ - وفي إطار خطة عشرية، قامت الحكومة، بدعم من المملكة المتحدة، باتخاذ عدة خطوات إضافية نحو مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مديرية مكافحة المخدرات بفتح مكاتب ميدانية في مقاطعات باداكشان وبلخ وهيرات التي تستشري فيها أنشطة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر قانونا وطنيا للمخدرات يحدد جرائم تتعلق بالمخدرات ويشدد العقوبات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والأنشطة الأخرى المتصلة بها. بيد أن الحلول الإقليمية التي تتطرق إلى سبل المرور العابر والحد من الطلب لا تقل في نهاية المطاف في أهميتها، إن لم تزد، عن غيرها من التدابير.

حاء - القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٢٨ - في ١١ آب/أغسطس، انتقلت قيادة القوة من ألمانيا وهولندا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتشكل هذه العملية أولى العمليات التي يقودها الناتو خارج إقليم الدول الأعضاء في المنظمة، وهي توفر الاستمرارية للقيادة وتعزز التكامل فيما يتعلق بالسيطرة والدعم السوقي. ومن البوادر المشجعة وجود استعداد للنظر في توسيع نطاق القوة خارج كابل، حسب المتوخى في اتفاق بون. وقد أدى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥١٠

(٢٠٠٣) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الذي يأذن بتوسيع نطاق القوة، إلى إنعاش الأمل في إحلال الاستقرار في المناطق الأشد حاجة إلى ذلك. وستكون أولى ثمار هذا الإجراء الاستعاضة عن فريق تعمير المقاطعات التابع للتحالف في مقاطعة قندوز بجنود ألمان يعملون تحت قيادة القوة، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومن غير المحتمل أن يطرأ توسع جديد في نطاق القوة قبل أن تتاح لها قدرات إضافية في البلد، من قبيل توفير الدعم الجوي عن قرب، وقدرات للنقل بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة والأجنحة الدوارة، والقدرات التي توفرها القوات الخاصة، والدعم السوقي. وليس من المتوخى أن يتوافر هذا قبل مطلع صيف عام ٢٠٠٤، وهو الوقت الذي يؤمل أن تنتقل فيه خمسة أفرقة لتعمير المقاطعات في شمال البلد إلى قيادة القوة.

طاء - أفرقة تعمير المقاطعات

٢٩ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنشاء ثلاثة أفرقة جديدة لتعمير المقاطعات تحت قيادة التحالف في باروان (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)، وهيرات (١ كانون الأول/ديسمبر) وقندهار (١١ كانون الأول/ديسمبر). ومع إنشاء هذه الأفرقة الجديدة، أصبح هناك الآن سبعة أفرقة عاملة في المقاطعات. ويرد وصف لهذه الأفرقة بشكلها الجديد في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من الوثيقة A/58/616. وقد وضعت خطط لإنشاء عشرة أفرقة إضافية تابعة للتحالف بحلول مطلع عام ٢٠٠٤. وتعطى أولوية لتكوين مجموعة من هذه الأفرقة عبر المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية، بما في ذلك مقاطعات كوناو وناغهار وزابل وخوست. وتعزز قوات التحالف إنشاء منطقة عمليات على مستوى اللواء على نطاق البلد، على أن تخضع أفرقة تعمير المقاطعات لقيادة قائد اللواء المحلي - بدلا من الترتيب الحالي الذي تخضع فيه هذه الأفرقة لهياكل القيادة في كابل مباشرة.

٣٠ - وفي الشهور القليلة الماضية كانت التجربة المتعلقة بهذه الأفرقة والمساهمة التي تقدمها لعملية بون تجربة إيجابية. فقد سهّل وجودها في غارديز على الحكومة المركزية إجراء التغييرات التي طال انتظارها فيما يتعلق بقوات الأمن المركزية، عن طريق المساعدة في ردع قادة الفصائل المحليين عن إبطال قرارات الحكومة. وفي مزار الشريف، ساعدت هذه الأفرقة في التوصل إلى تسوية وتنفيذها في أعقاب آخر نوبات القتال التي اندلعت في الشمال. وفي قندهار وباميان، أدت الأفرقة دوراً هاماً في توفير الأمن اللازم لانتخاب المندوبين في جمعية اللويا جيرغا الدستورية. وفي غارديز أيضاً، ساهم التعاون بين البعثة والأفرقة مساهمة كبيرة في إتمام المشروع التجريبي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح. وعلى وجه العموم، نرى أن مواصلة نشر هذه الأفرقة في أنحاء البلد سيكون له تأثيره من حيث تحقيق

الاستقرار بعدة طرق مختلفة، بما في ذلك توفير الدعم المباشر لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتسجيل الناجحين، ودعم عملية نشر قوات الشرطة والجيش الوطني الأفغاني الحديثة التدريب؛ وتزويد الموجود من قوات الأمن المحلية بالخبرة الأمنية؛ ودعم أنشطة التعمير في المناطق التي يحول فيها انعدام الأمن دون مباشرة الوكالات الأخرى لأعمالها، وبخاصة فيما يتعلق بالهياكل الحكومية الأساسية، والطرق الفرعية، ومشاريع المياه. وبالإضافة إلى مفهوم أفرقة تعمير المقاطعات، من المرجح أن تترتب فوائد حمة في السياق الأفغاني على احتمال الاستعانة بقوات تابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية يجري نشرها بصفة مؤقتة لأداء مهام قصيرة الأجل تتصل بالأمن وباتفاق بون، حسبما ينظر فيه الناتو في الوقت الراهن.

ياء - سلطة الحكومة

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة المركزية القيام بخطوات لبسط نفوذها الفعلي في كافة أنحاء البلد. علما بأن التدابير الإصلاحية التي اتخذت سابقا (انظر A/57/850 و S/2003/75 الفقرات ٢-١٠) ما برحت تحقق تدريجيا نتائج كزيادة الإيرادات المحصلة من المقاطعات. وبمساعدة من المجتمع الدولي، أنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطوط اتصالات بين مراكز المقاطعات وكابل، وكذلك بين مخافر شرطة المقاطعات ووزارة الداخلية. وبذلك يتاح خط مباشر للإدارات المحلية ويتسنى ربط المناطق بالعاصمة. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، منحت اليابان وزارة الداخلية مزيدا من معدات الاتصالات.

٣٢ - ومع ذلك، بقي انعدام الأمن يشكل عائقا كبيرا. فخارج كابل، ما زال بعض زعماء الفصائل يقاومون جهود الحكومة الرامية إلى تعيين موظفين وطنيين في المقاطعات والمخاضات. وفي الأماكن التي طبقت فيها التعيينات، كان انعدام الدعم المقدم من المؤسسات ولا سيما من الشرطة عائقا كبيرا أمام تطبيق البرامج الحكومية. ففي مقاطعة قندهار التي هي أكثر مناطق البلد تقلبا عُين مؤخرا حاكم قدير إلا أنه يفتقر إلى الدعم المادي والسوقي اللازم. كما أن عدد أفراد الشرطة المدربين غير كاف؛ والأمر سيان بالنسبة إلى توفير الأموال اللازمة لدفع مرتباتهم وتلبية احتياجاتهم من المعدات الأساسية. ولعل غارديز هي الاستثناء الوحيد الجدير بالذكر. فكما ورد في الفقرة ٣٠ أعلاه، شكل وجود القوات الدولية وقوات الجيش الوطني الأفغاني في المنطقة عاملا رادعا للمقاومة الشديدة لتعيين كبار المسؤولين. فقد حظي هؤلاء المسؤولون بدعم من قوة للشرطة قادرة على فرض هيبتها وموجودة باستمرار، ولم تمض أشهر قليلة إلا وكان الاستقرار قد شهد تحسنا ملحوظا.

٣٣ - وتعكف حاليا الحكومة المركزية، آخذة هذه الدروس في الاعتبار، على العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وقوات التحالف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومات المانحة من أجل إعداد خطة لتحقيق الاستقرار في كافة أنحاء البلد تهدف إلى تحسين الوضع الأمني والحكم المحلي والاضطلاع بأنشطة إعادة الإعمار. وبموجب برنامج تدريبي في قندهار، يجري حاليا القيام بسلسلة من الخطوات من بينها تدريب الشرطة على صعيد المناطق الذي سيبدأ نحو ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ونشر ٣٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية من كابل وإطلاق مشروع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من المقرر أن يبدأ في مطلع عام ٢٠٠٤. وسيقدم فريق لإعادة إعمار المقاطعات أنشئ مؤخرا المساعدة في توفير الأمن لهذه الجهود كما سيشرف على تدريب الشرطة المحلية، ويقدم الدعم لانتشار الجيش الوطني الأفغاني ويضطلع بمهام إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية للحكومة.

ثالثا - حالة العمليات السياسية الجارية بموجب اتفاق بون

ألف - الإصلاح الدستوري

٣٤ - نشرت لجنة إعادة النظر في الدستور مسودة الدستور في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر التي أتت تنويعا لعملية صياغة شملت تشاورا وطنيا واسع النطاق. وتنص هذه المسودة على إقامة نظام حكم رئاسي قوي وسلطة تشريعية من مجلسين، وتقنين احترام الحقوق الأساسية، بما فيها الحقوق المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدعو إلى عدم تعارض قوانين الدولة مع الدين الإسلامي. وترسم المسودة أيضا الخطوط العريضة لاتخاذ تدابير انتقالية من بينها تلك المتعلقة بالانتخابات. وستصدر في غضون الأشهر الستة التي ستعقب اعتماد الدستور مراسيم بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية، ومن المقرر إجراء انتخابات تشريعية خلال فترة لا تتعدى السنة الواحدة من إجراء الانتخابات الرئاسية. أما رد فعل الجمهور على هذه المسودة فقد تركز بشكل رئيسي على ثلاث قضايا: شكل الحكومة؛ وهيكل الدولة ودور الإسلام، فضلا عن وضع اللغات الوطنية.

٣٥ - ويشارك حاليا نحو خمسمائة واثنان من المندوبين في اللويا جيرغا الدستورية، منهم ٣٤٠ مندوبا منتخبين من المقاطعات و ١١٠ مندوبين منتخبين من مجموعات خاصة من الناحيين (المجموعات النسائية، والرُّحل، والأقليات الدينية)، و ٥٢ مندوبا عينهم الرئيس، نصفهم نساء. وحددت اللويا جيرغا الدستورية فترة أولية من ١٠ أيام.

٣٦ - ودعا للتهديدات الأمنية، أجريت انتخابات مندوبي اللويا جيرغا الدستورية في ثمانية مراكز إقليمية (وكذلك في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان للسماح بمشاركة اللاجئين). وأنجزت هذه الانتخابات في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفحص عدد من المنظمات المستقلة

بعين ناقدة طبيعة انتخابات اللويا جيرغا الدستورية، وكانت هناك ادعاءات بتدخل زعماء الفصائل في شكل رشاي و ترهيب. واستعرضت "لجنة تنفيذية" أنشئت لهذا الغرض تحديدا، العديد من الحالات وأبطلت عددا من نتائج الانتخابات. وفي الظروف السائدة حاليا في أفغانستان، أتت الانتخابات بأفضل النتائج الممكنة في ظل أوضاع أمنية هي أبعد ما تكون عن المثالية.

٣٧ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأت اللويا جيرغا الدستورية مداولاتها. فأقرت نظامها الداخلي وانتخبت رئيسا لها هو صبغة الله مجددي. وبالإضافة إليه، تشكل مكتب اللويا جيرغا الدستورية من أربعة نواب للرئيس، من بينهم امرأة؛ وثلاثة مقرر من بينهم أيضا امرأتان. وأنشئت عشر لجان عمل لاستعراض المسودة واقتراح تعديلات. ورغم اتسام النقاش بالقوة، أعرب بعض المندوبين عن القلق إزاء نزعة السيطرة في تصرفات مجموعات المجاهدين في اللويا جيرغا الدستورية. وكانت اللويا جيرغا الدستورية لا تزال ماضية في مداولاتها حتى إعداد هذا التقرير.

باء - التسجيل الانتخابي

٣٨ - لا يخفى أن إجراء انتخابات ذات مصداقية تمضي بعملية السلام قدما يستلزم بيئة تسمح بممارسة الحقوق السياسية، بما فيها حرية التعبير والتجمع. وما لم يتحقق ذلك، يُخشى أن تكون نتيجة الانتخابات، مجرد إضفاء للشرعية، من خلال صندوق الاقتراع، على الشخصيات السياسية التي تستمد سلطتها من استخدام القوة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الحكومة الانتقالية الإطار المؤسسي، ولا سيما معظم الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لعملية تسجيل الناخبين. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أنشئت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات للإشراف على عملية التسجيل. وستقوم هذه الهيئة المؤلفة من ستة مفوضين انتخابيين مؤقتين أفغان وخمسة خبراء انتخابيين دوليين (بينهم كبير موظفي شؤون الانتخابات في البعثة)، بإصدار اللوائح التنظيمية والمبادئ التوجيهية وتسجيل الأحزاب والمصادقة على السجل النهائي للناخبين. وأنشئت في اليوم نفسه اللجنة الانتخابية الأفغانية المؤقتة التي تضم ستة أعضاء، وهي تعكف على العمل بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إنجاز عملية التسجيل. وشمل عملها وضع استراتيجية لتوعية الجمهور/التربية المدنية فضلا عن تعيين وتدريب نحو ٥ ٠٠٠ مسجل أفغاني.

٤٠ - وسيتطلب إتمام العملية الانتخابية مواجهة تحديات كبيرة تفرضها عوامل تتعلق بالجغرافية والمناخ والثقافة وتوافر موارد المانحين والأمن. وستشكل تحديات توفير الأموال

والأمن في الوقت المناسب الصعوبة الأكبر التي يتعين تذليلها. وفي آب/أغسطس قدمت حكومة أفغانستان والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين ميزانية بنحو ٧٨ مليون دولار. وتسبب تأخر استجابة المانحين في إرجاء بدء التسجيل من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر. وقُدمت حتى الآن مساهمات وتعهدات بمساهمات في مشروع التسجيل بقيمة تناهز ٤٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة. ومع أن هذا الأمر كان كافياً للسماح ببدء تسجيل الناحيين اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر، فإن التمويل ما زال يشكل شاغلاً من شواغل المستقبل.

٤١ - وفي المرحلة الأولى من التسجيل، أنشئ ٢٨ موقعا انتخابيا في ثمانية مراكز إقليمية. وفي الفترة ما بين ١ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر سُجل ٢٤٠ ١٢٥ ناخباً، ١٨ في المائة منهم نساء. وقد أُنجزت هذه العملية بعدد محدود من مراكز التسجيل نظراً إلى الشواغل الأمنية. بيد أن نسبة التسجيل الحالية هي أدنى بكثير من النسبة اللازمة لإتمام التسجيل للانتخابات المزمع إجراؤها العام المقبل. وفي المرحلتين الثانية والثالثة من العملية سَتُنشَرُ أفرقة التسجيل في عواصم المقاطعات والمناطق الريفية النائية على التوالي. بيد أن الترتيبات الأمنية الحالية لا تكفي للسماح بالوصول بشكل كامل إلى جميع المناطق الريفية في المرحلة الثالثة. ويؤمل في أن تؤدي الجهود المبذولة حالياً إلى نشر مزيد من أفرقة تعمير المقاطعات وتعزيز القدرات الأمنية للحكومة، إلى معالجة هذه المشكلة، إلا أن عامل الوقت مهم للغاية. ومن الواضح أن سلامة الموظفين والمشاركين تشكل شاغلاً كبيراً وأنه سيتعين إخضاع تنفيذ العملية لاستعراض مستمر. وعُلفت لأسباب أمنية مواصلة الاستعانة بمطوعي الأمم المتحدة الدوليين في أفغانستان بإيفاد المتطوعين الموجودين إلى المناطق للعمل كمشرّفين على التسجيل. وتعكف البعثة والوليا جيرغا الدستورية حالياً على تقييم خيارات لزيادة دور المؤسسات الانتخابية الأفغانية من غير الأمم المتحدة في توفير الموظفين لعملية تسجيل الناخبين. ومن شأن هذا الأمر أن يعجل "أفغنة" أمانة اللجنة الانتخابية، ويخفض عدد الموظفين الدوليين اللازمين لأفرقة التسجيل وبذلك يتقلص التهديد المحي بهم. ومع ذلك، فإن نطاق العملية الانتخابية ككل هو المستهدف، مما يعني أن الموظفين الأفغان سيبقون عرضة للخطر شأنهم شأن الموظفين الدوليين.

٤٢ - وكجزء مكمل للبرنامج الانتخابي، أعد أيضاً مشروع لضمان أمن عملية التسجيل بقيمة ٩ ملايين دولار عُرض على المانحين. وسيقدم هذا المشروع الدعم لتدريب ونشر نحو ٢٠٠ ١ من أفراد الشرطة الأفغانية إلى جانب أفرقة التسجيل. وتكلفة هذا المشروع المقرر تمويله من الصندوق الاستئماني للقانون والنظام من أجل أفغانستان، مغطاة بالكامل. وقد

دُرب حتى الآن ١٠٥ من رجال الشرطة الوطنية لأمن عملية التسجيل، وسيجري نشرهم ما أن تجهز آليات التسديد. وفي تلك الأثناء، ستبقى شرطة المقاطعات موجودة لحماية مواقع التسجيل. وتجري البعثة حالياً مناقشات مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين حول كيفية توسيع نطاق هذا المشروع بهدف المساعدة في توفير الأمن لعناصر حيوية أخرى من عناصر عملية بون، بما في ذلك توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والهيئات الدولية لتقديم المعونة في المناطق الخطرة.

جيم - العلاقات الإقليمية

٤٣ - حصل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تطور قوبل بالترحيب الشديد، ألا وهو قيام أفغانستان والبلدان المجاورة لها بالتوقيع في دلي على إعلان التشجيع على توثيق التعاون في مجالات التجارة والعبور والاستثمار، وذلك لتنفيذ ما عليها من التزامات والتأسيس عليها لدعم الاستقرار السياسي الإقليمي وتحقيق الصالح المشترك على الصعيد الاقتصادي. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العلاقات بين أفغانستان وباكستان بعض التوتر الذي ظهر للعلن، غير أنه تبدد مؤخراً. وما برح تسلل عناصر مناوئة للحكومة الأفغانية عبر الحدود من باكستان إلى أفغانستان يثير قلقاً شديداً. وللحؤول دون هذا التسلل، نشرت باكستان قوات على طول الحدود مع أفغانستان ولا تزال تبقى عليها في مواقعها. ويشكل مثل هذه العمليات على طول الحدود جزءاً هاماً من الجهود التي تبذل لوضع حد لأنشطة حركة الطالبان وغيرها من الأنشطة المناهضة للحكومة الأفغانية. بيد أنه ما برحت ترد تقارير تفيد بوجود بعض قادة الطالبان الذين يعملون أيضاً داخل باكستان. وتعمل اللجنة الثلاثية المشكلة من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية على معالجة مسألة الأمن عبر الحدود وغيرها من المسائل الأمنية المشتركة الهامة، ويؤمل أن تؤدي هذه الآلية والاتصالات الثنائية إلى احتواء مشكلة الأنشطة التي تتم عبر الحدود والمهادفة إلى زعزعة الاستقرار.

رابعا - حقوق الإنسان

٤٤ - لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ترصد انتهاكات حقوق الإنسان وتحقق فيها، للتأكد من إدماج حقوق الإنسان الأساسية في عملية بناء المؤسسات ومؤازرة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان باعتبارها المؤسسة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ أي تحسن على وضع حقوق الإنسان بشكل عام وهو على الغالب لن يتحسن ما لم تتحسن الحالة الأمنية.

٤٥ - وما فتئت المسائل التي أشرت إليها في تقاريري السابقة تثير القلق، بما فيها تخويف وسائل الإعلام والتجمعات السياسية المستقلة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها

مسؤولون حكوميون، وبخاصة الشرطة، والتي تشمل الاعتقال التعسفي والتخويف والتعذيب والقتل بدون محاكمة؛ وإساءة المعاملة من جانب قادة محليين ومجموعات مسلحة محلية، من مثل الابتزاز والتخويف والاعتصاب والقتل والاعتقال غير القانوني والتشريد؛ وإساءة معاملة النساء والأطفال، بما في ذلك الاتجار بالبشر وممارسة العنف الجنسي والزواج القسري؛ والاستيلاء على الممتلكات والتشريد، لا سيما من جانب حكوميين يتذرعون بالقانون لتحقيق مكاسب شخصية. وما برحت إساءة المعاملة من جانب بعض القادة المحليين ومجموعات مسلحة محلية تثير شديد القلق. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه والتي تبذل الحكومة لتوسيع رقعة سلطتها، فما زالت الحكومة في العديد من الحالات عاجزة عن التصدي لقيام العديدين من وكلائها بتطبيق القانون تطبيقاً تعسفياً.

٤٦ - غير أنه ظهر عدد من الإشارات الإيجابية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. إذ أقيمت بعض المسؤولين الحكوميين من مناصبهم، بمن فيهم ضباط كبار في الشرطة، عقب اضطلاع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة بعملية رصد وتحري. فعلى سبيل المثال، وبعد تحقيق مشترك أجرته اللجنة ووزارة الداخلية وبعثة الأمم المتحدة، قام وزير الداخلية بإقالة رئيس الشرطة الجنائية في هيرات الذي زُعم أنه شارك في إساءة معاملة العديد من الأشخاص، شملت الاعتقال غير القانوني والتعذيب. واستجابة للشواغل المتعلقة بالاتجار في الأطفال، تعاونت اللجنة وبعثة الأمم المتحدة على تنظيم عدد من حلقات العمل المهادفة إلى التوعية. كما أن وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية تبديان اهتماماً جاداً بالمشكلة ويسعيان لوضع الآليات الكفيلة بمعالجتها. وعلى ما يبدو؛ عاد عدد من الأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار ورفعت الشرطة الحدودية مستوى يقظتها للحؤول دون الاتجار بالبشر عبر الحدود. علماً بأن التنازع على الأراضي واحتلال القادة للأراضي والممتلكات وإكراه الناس على إحلالها، تشكل جزءاً كبيراً من الشكاوى التي تتلقاها البعثة واللجنة.

٤٧ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، قامت اللجنة والبعثة والمقرر الخاص المعني بالسكن الملائم العامل في لجنة حقوق الإنسان بتسليط الضوء على قيام وزارة الدفاع والبلدية بإكراه أسر مقيمة في قرية شيربور قرب كابل على إخلاء منازلهم وتوزيع أراضيهم على مسؤولين رسميين حكوميين ومساعدتهم لاستخدامها لأغراضهم الخاصة. ونتيجة لذلك، شكل الرئيس لجنة للتحقيق في هذه الحادثة. وأقيل رئيس الشرطة الذي كان له ضلع مباشر في تدمير المنازل من منصبه.

٤٨ - وما زالت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تنفذ خطة عملها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بمساعدة من المفوضية والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعمل اللجنة المذكورة كشريك فاعل في رصد انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه

والتحقيق فيها أمر يتسم بالأهمية؛ ومنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تم تسجيل ما يربو على ٩٣٠ شكوى والتحقيق فيها. وتعمل اللجنة أيضا مع البعثة واللجنة التنفيذية لرصد أعمال اللويا جيرغا الدستورية والتحقيق في الشكاوى والمسائل ذات الاهتمام. ويضم كل مكتب من المكاتب السبعة الإقليمية التابعة للجنة موظفين فنيين في مجالات عمل اللجنة الخمسة وهي: الرصد والتحقيق، والتوعية بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل والقضاء الانتقالي. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه يتعذر على اللجنة متابعة هذا العدد الكبير من الشكاوى التي تتلقاها بفعل الحالة الأمنية السائدة وتورط ضباط رفيعي الرتبة فيها. ويلزم على المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لا محالة لتقديم دعمه إلى الجهود التي تبذل لبناء المؤسسات فحسب، بل أيضا لتنفيذ ما قطعه على نفسه من تعهدات بشأن توسيع نطاق انتشار قوات الأمن الدولية بحيث تغطي كابل.

خامسا - الإغاثة والإنعاش والإعمار

٤٩ - حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بلغت الالتزامات المالية الدولية التي تم التعهد بتقديمها دعما للميزانية الإنمائية الوطنية للسنة المالية الأفغانية ١٣٨٢ (آذار/مارس ٢٠٠٢ - آذار/مارس ٢٠٠٣) ما دون ١,٦ بليون دولار بقليل، من أصل المتطلبات الميزانية العامة البالغة ١,٨ بليون دولار. غير أن المبالغ التي دُفعت كانت أقل من ذلك بكثير، إذ بلغت ٧٧٦ مليون دولار، أي ما لا يتجاوز نسبة ٤٣ في المائة من المتطلبات. وإذا لم يتبق على انقضاء السنة المالية الحالية إلا ثلاثة أشهر، فإن ما يربو على ٥٠ في المائة من التعهدات المالية الدولية لم تُدفع بعد.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، تلقت أفغانستان مبلغ ٩٠ مليون دولار إضافيا في شكل اعتمادات لتنفيذ مشاريع غير مدرجة في الميزانية الإنمائية الوطنية التي أقرتها الحكومة، وخصص مبلغ ٤٠ مليون دولار لتنفيذ برامج خارج البلد يتمحور معظمها حول مساعدة اللاجئين وإعادة توطينهم. ووزارة المالية في صدد اتخاذ الخطوات الكفيلة بإدراج مشاريع غير واردة في الميزانية داخل الميزانية الإنمائية لعام ١٣٨٣.

٥١ - ولدى توزيع المبالغ التي دفعتها الدول دعما للميزانية الإنمائية الوطنية على المقاطعات، تبين أن هناك تفاوتاً شديداً بين المقاطعات، إذ أن كابل تتلقى دعماً كثيفاً. وبينما تقوم الإدارة الانتقالية بمحاولات لتقليص التفاوت الاجتماعي والجغرافي من حيث برامج الإنعاش والإنماء، يلزم إجراء المزيد من التحليل لتحديد طريقة أفضل لتوجيه الاعتمادات الدولية إلى تلبية الاحتياجات المحلية.

٥٢ - وأما الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعماً للميزانية الإنمائية الوطنية فتشمل برامج تبلغ تكلفتها نحو ٧٣٠ مليون دولار، تلقت من أصلها الوكالات ما مقداره ٣٧٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٥١ في المائة.

٥٣ - وتشرف وزارة المالية حالياً على إعداد دراسة بعنوان "تأمين مستقبل أفغانستان"، لتحديد تكاليف الإنعاش والإعمار حتى عام ٢٠١٥. وترتكز هذه الدراسة على الأهداف، وهي تغطي جميع قطاعات البرنامج الإنمائي الوطني المرتكز على المناطق وتشتمل على النظر بعمق، وللمرة الأولى، في المتطلبات الأمنية الوطنية والداخلية الطويلة الأمد. والغرض من هذه الجهود هو إعداد تقرير ذي حجية لتقديمه في مؤتمر دولي من المقرر عقده في مطلع العام الجديد. وسيولى اهتمام خاص لموضوعين داخليين في صلب التحليل. الأول هو مسألة المساواة في الاستثمارات في تطوير رأس المال الاجتماعي في أفغانستان. والجال الثاني هو التركيز على دور الأسواق والقطاع الخاص بوصفها آليات تُستخدم لتحقيق التنمية الطويلة الأمد.

٥٤ - وتستند هذه الدراسة إلى الجولة الأولى من جولات تقييم الاحتياجات التي قام بها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إثر توقيع اتفاق بون في أواخر عام ٢٠٠١. غير أن هذه الدراسة تتضمن معارف جديدة تم تحصيلها في السنتين المنصرمتين عن تكاليف الإنعاش الطويلة الأمد، بما فيها التكاليف الإضافية لانعدام الأمن. وشكل فريق يضم نحو ١٥٠ خبيراً ليتولى هذه العملية. وتقدم بعثة الأمم المتحدة دعمها المباشر لتحليل الاحتياجات التي يقتضيها إصلاح القطاع الأمني، والتي تشمل التوقعات الطويلة الأمد في مجالات الشرطة والجيش الوطني ومكافحة المخدرات والقضاء وإزالة الألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتبين الدراسة أن المصالح الوطنية والدولية تتلاقى إذ أن عدة جهات مانحة رئيسية قد طلبت من الإدارة الانتقالية تقديم رؤية استراتيجية طويلة الأمد للإنعاش.

٥٥ - وفي الشهر الجاري دفع برنامج التضامن الوطني القسط الأول من المبالغ إلى المقاطعات الأربع التالية: قندهار وفرح وهيرات وبروان. وبلغ إجمالي هذه المبالغ زهاء ٢٢٨ ٠٠٠ دولار (١١ مليون أفغاني) دُفع إلى نحو أربع عشرة قرية يقطن كلا منها ما لا يقل عن ١٠٠ أسرة. وتراوح المبلغ الذي دُفع إلى كل قرية بين ٢ ٥٠٠ و ٤٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وفقاً لحجم المشروع. وتتولى وزارة إعمار الريف وتنميته إدارة برنامج التضامن الوطني الذي يموله البنك الدولي ويدعم تنفيذه الممثل وحوالي ٢١ منظمة غير حكومية وطنية ودولية. والغرض من برنامج التضامن الوطني هو تمكين

المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وإدارة مشاريع إعمارها. وتختار المجتمعات المحلية ممثلها الذين يعملون من ثم على تحديد وتقديم المشاريع لكي تحظى بالموافقة في إطار البرنامج.

٥٦ - ويتوقع أن يُدفع إلى أكثر من ٧٠٠ قرية في سنة المشروع الأولى ما مقداره ١٥٠ مليون دولار، وثمة خطط لتغطية المقدار نفسه من التكاليف في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ويمول البنك الدولي برنامج التضامن الوطني الذي يشكل أحد المشاريع ذات الأولوية الواردة في النقطة ٦.

الطرق

٥٧ - في قطاع الطرق الحيوي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بمشاركة المملكة العربية السعودية، في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في إصلاح ستة أجزاء من الطريق السريع الرابط بين كابل وقندهار، يبلغ مجموع طولها ٤٣٩ كيلومترا. وقد دُشن هذا الطريق يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر في حفل ترأسه الرئيس قرضاي. وشارك في الحفل حوالي ٩٠ مندوبا من مندوبي اللويا جيرغا الدستورية. وفي أنحاء أخرى، شرعت باكستان والاتحاد الأوروبي في إعادة تشييد الطريق الرابط بين طرخام وكابل؛ كما أن مصرف التنمية الآسيوي يواصل العمل في جزئه الرابط بين بولدك وقندهار؛ ويُتَظَر أن تفرغ جمهورية إيران الإسلامية من العمل على طريق إسلام كالا-هيرات في مطلع العام المقبل. وفي إطار برنامج عاجل للبنك الدولي لإصلاح قطاع النقل تبلغ تكلفته ١٠٨ ملايين دولار، بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٣ العمل، تحت إشراف وزارة الأشغال العامة، في إعادة تشييد نفق سالانغ، وهو الطريق الرئيسية التي تربط شمال البلد بجنوبه.

سادسا - الدعم الذي تقدمه البعثة

٥٨ - كما ورد أعلاه، وردا على الخطر المتزايد للهجمات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة ومكاتبها، شرعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في إعادة النظر في الإجراءات الأمنية وتحسينها، حيثما يقتضي الأمر ذلك، في جميع مجمعات المكاتب وأماكن الإقامة. ومن بين التدابير الملموسة لجعل هذه المنشآت تستوفي معايير الأمم المتحدة الدنيا للعمل في ظروف آمنة تركيب البوابات المقوّاة والأسلاك الشائكة وتكسية زجاج النوافذ بأغشية واقية من الانفجار، فضلا عن مضاعفة عدد الحراس المسلّحين.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت مكاتب انتخابية جديدة للبعثة في المراكز الإقليمية الثمانية للشروع في الوقت المحدد في عملية التسجيل يوم ١ كانون الأول/ديسمبر. وبدأ العمل أيضا في تشييد منشآت محطة منفصلة تابعة للبعثة مخصصة للمسافرين والشحن في مطار كابل الدولي.

سابعاً - ملاحظات

٦٠ - يتمثل الهدف النهائي لعملية بون بطبيعة الحال في ضمان انتقال أفغانستان من فترة الحرب وعدم الاستقرار التي استمرت ٢٣ عاما حتى الآن إلى قدر من السلام والاستقرار يستحيل تقويضه، مع وجود حكومة تستمد سلطتها من الدستور وتكون منتخبة ديمقراطيا، وتوافر الموارد الأمنية والمالية اللازمة لإقامة أساس سليم يستند إليه نمو البلاد المطرد. وتحقيق خلال العامين الماضيين قدر هام من التقدم نحو بلوغ تلك الغاية. غير أن هذه العملية تواجه تحديات حاسمة، وسيكون على أفغانستان والمجتمع الدولي اتخاذ مزيد من الخطوات على وجه السرعة إذا أُريد إتمام هذه العملية بنجاح.

٦١ - وتوجد على رأس هذه التحديات مشكلة انعدام الأمن التي تسبب فيها سوء الحكم من قبل الفصائل في المقاطعات، وجهود "المفسدين"، بمن فيهم عناصر من حركة الطالبان، والموالون لقلب الدين حكمتيار، وربما تنظيم القاعدة - الرامية إلى تقويض العملية السلمية وجهود الإعمار باستخدام أساليب الإرهابيين والمتمردين. وبسبب قلة عدد أفراد الجيش الوطني وقلة موارد الشرطة وأفراد الأمن الدوليين حاليا، كان لانعدام الأمن في الجنوب، والجنوب الشرقي بخاصة، أثر تمثل في تقلص المنطقة التي يمكن للحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل فيها بفعالية. وقد أثر هذا الأمر سلبا على جهود الإعمار وعملية بون السياسية على حد سواء. وتعمل الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والأمم المتحدة جاهدة من أجل تنسيق الموارد المتاحة على أرض الميدان بصورة أفضل وزيادتها لمعالجة هذه المشكلة، غير أن هذه الموارد ما زالت حتى الآن أقل من أن تضمن إتمام عملية بون.

٦٢ - وقد شهدت حتى الآن العناصر السياسية لعملية بون تقدما عن طريق تركيز الأنشطة في المراكز الحضرية والإقليمية، مما خفف من حدة الأخطار التي تسود المناطق الريفية. وهكذا وعلى سبيل المثال، أُجريت في عواصم المقاطعات المشاورات العامة بشأن الدستور، التي كان من المفضل إجراؤها حتى على المستوى المحلي. كما أن عملية التسجيل وانتخاب مندوبي مجلس اللويا جيرغا الدستوري استقطبت مندوبي المستوى المحلي في مجلس اللويا جيرغا الطارئ، وتمت العملية في المراكز الموجودة في المقاطعات والمراكز الإقليمية، إذ لم يعد من الممكن تنظيم سلسلة جديدة من الانتخابات بدءا من المستوى المحلي في جميع المناطق. وقد

أظهرت الهجمات الأخيرة على مواقع الأمم المتحدة في مدينتي قندهار وغازني، وتهديدات أشخاص يدعون أنهم يتحدثون باسم حركة الطالبان أن الأخطار الأمنية التي تهدد الموظفين الدوليين وعملية بون أصبحت أمرا واقعا في المراكز الحضرية.

٦٣ - وبيدء عملية التسجيل الانتخابية تكون عملية بون قد وصلت مرحلة لم تعد استراتيجيات التخفيف تلك كافية فيها. فعدد مراكز التسجيل المفتوحة حاليا ضئيل بحيث لا يحقق معدل التسجيل المراد. ويجب تحقيق الوصول بشكل مباشر إلى كل فرد من عدد يصل إلى ١٠ ملايين ناخب مستوف للشروط، وإلا فإن عدم الوصول إليهم بسبب انعدام الأمن سيؤدي إلى حرمان أولئك الناحيين من هذا الحق ستكون له أوجع العواقب من الناحية الإثنية. إضافة إلى ذلك، وعلى حين أن من الممكن تنظيم انتخابات رئاسية استنادا إلى دائرة انتخابية وطنية وحيدة بشكل يكتسي المصادقية لو استُثني عدد ضئيل من المناطق الصغيرة منها، (مع أن الأمر ستكون له بعض المخاطر إذا حقق الفائز انتصاره بفارق ضئيل)، فإنه من المستحيل تنظيم انتخابات تشريعية. ولذا فإنه من المهم بشكل ملح أن تتخذ الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف كل التدابير الممكنة لحل المشاكل الأمنية التي تواجهها العملية الانتخابية.

٦٤ - ويجب ألا يشمل توفير الأمن للانتخابات حماية المراكز الانتخابية والموظفين الانتخابيين فحسب، بل يجب أيضا تهئية أجواء مؤاتية تيسر تنظيم التجمعات السياسية والتعبير عن الآراء السياسية بحرية. وللحد من القيود المفروضة حاليا على الحرية السياسية من قبل زعماء الفصائل من خلال هيمنتهم العسكرية على المناطق، فإن من الأمور الحيوية المضي قدما أيضا في تنفيذ عملية نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومن شأن توسيع نطاق المساعدة الأمنية الدولية المعترف تقديمها خارج منطقة كابل أن يسرع خطى عملية نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بأوجه عدة من بينها رصد العملية، وتشجيع قادة الفصائل على المشاركة فيها، وتسريع تشكيل جيش وطني وقوات للشرطة في المناطق لتحل محل الوحدات التي يتم تسريح أفرادها. وهنا أيضا، يكتسي الوقت أهمية حيوية إذ أن عملية التوسع التي تعترف منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بها لا يتوقع تنفيذها إلا بعد مرور بضعة أشهر. وأحث منظمة حلف شمال الأطلسي وقوات التحالف على اتخاذ كل التدابير الممكنة لتسريع نشر قوات المساعدة الأمنية في المقاطعات.

٦٥ - وكانت الإدارة الانتقالية الأفغانية والمجتمع الدولي شريكين في عملية بون، وهي شراكة اتسمت بقدر كبير من التكاتف والتعاقد يستحق الثناء. وأظهر أولئك الذين يرغبون

في وقف هذه العملية أنهم بدأوا يعيدون تنظيم صفوفهم. وقد يُقال الآن إن ثمة سباقا بين أولئك الذين يؤيدون عملية بون وأولئك الذين يتمنون فشلها.

٦٦ - وأنا أعتقد أن بالإمكان الفوز بهذا السباق، غير أن الرضا على ما أُنجز ليس خيارنا بل يجب علينا أن نتخذ بحزم الخطوات الكفيلة بضمان النجاح. وأرى أنه آن الأوان لكي تعكف الحكومة الأفغانية بل وجميع الأفغان المتشبثين بإحلال السلام في بلدهم على تقييم التقدم المحرز وقطع التعهدات اللازمة لإتمام المرحلة الانتقالية في أفغانستان. وقد تباحت الرئيس قرصاي ووزير الشؤون الخارجية الدكتور عبد الله مع بعثة مجلس الأمن التي زارت أفغانستان بشأن إمكانية عقد مؤتمر دولي ثان بشأن أفغانستان. واستجابة لطلب المجلس إلى بحث تلك الإمكانية مرة أخرى، قام ممثلي الخاص لأفغانستان بتعميم ورقة غير رسمية على الحكومة الأفغانية والسلوك الدبلوماسي المعتمد في كابل. وتقر الورقة غير الرسمية بالمكاسب التي تحققت حتى الآن في إطار عملية بون، لكنها توضح أنه لضمان النجاح لا بد من اعتماد مزيد من الإصلاحات لتوسيع قاعدة تمثيل الحكومة، ويجب تحسين الأوضاع الأمنية لإنهاء سوء الحكم من قبل الفصائل والتصدي على جميع المستويات لتهديدات الإرهابيين، ويجب تحقيق مزيد من التقدم في عملية التعمير. وتوضح الورقة غير الرسمية أيضا ضرورة الحصول على تعهدات من المانحين تتجاوز الجداول الزمنية لاتفاق بون، لتوطيد دعائم سلطة الحكومة، وترسيخ سيادة القانون، والتصدي لمخاطر اقتصاد المخدرات، والمضي بالعملية السلمية في أفغانستان إلى نقطة يستحيل الرجوع عنها.

٦٧ - ولربما تكون إحدى الطرق الكفيلة بمعالجة القضايا التي أثارها هذه الورقة غير الرسمية عقد مؤتمر جديد يتناول القضايا السياسية ويضم الجهات المانحة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ لرسم طريق المستقبل. وينبغي أن تكون غايته تعزيز المكاسب المحققة وتسريع خطى تنفيذ اتفاق بون. ومن شأن مؤتمر من هذا القبيل أن يساعد على ضمان نجاح الانتخابات الرئاسية في منتصف عام ٢٠٠٤، إذ إنه سيساعد على التصدي لبعض التحديات التي تقف في طريق عملية بون. وسيكون وجود خطة واضحة إلى جانب الأموال المشروطة بتنفيذها بمثابة إشارة قوية تدل على أن تصميم القيادة الأفغانية والمجتمع الدولي ما زال وطيذا.

٦٨ - وما زال علينا انتظار حصيلة اجتماعات اللويا جيرغا الدستورية المتواصلة في هذه الأثناء. فالأفغان الذين يستمعون للبرامج الإذاعية المباشرة ويشاهدونها يلاحظون حصول مناقشة سياسية مفتوحة من صنف انتفى من بلدهم لسنوات عديدة. وأملهم أن يتحمل مندوبو اللويا جيرغا مسؤوليتهم التاريخية في جو تسوده روح التراضي بهدف تحقيق توافق في الآراء، وذلك لكي يكون الدستور الجديد أساس أفغانستان جديدة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

٦٩ - وختاماً، أود أن أوجه إلى الأخضر الإبراهيمي، ممثلي الخاص، بمناسبة رحيله، تحية خاصة على قيادته والتزامه المتميزين، وإلى جميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمات الشريكة لها، على الجهود الهائلة التي يبذلونها في سبيل أفغانستان.
